

المحاضرة العاشرة: الاجتهاد التاريخي

نقل عن أبو الحامد الغزالي قوله عن الاجتهاد التاريخي: " هو عبارة عن بذل الجهود واستفراغ الوسع في فعل من الافعال، ولا يستعمل الا فيما فيه كلفة وجهد، فيقال اجتهد من حمل حجر الرحا، ولا يقال: اجتهد في حمل خردلة، لكن صار اللفظ في عرف العلماء مخصوصا ببذل المجتهد وسعيه في طلب العلم بأحكام الشريعة، والاجتهاد التام أن يبذل الوسع في الطلب بحيث يحس في نفسه بالعجز عن مزيد الطلب."

1- الاجتهاد التاريخي:

يلاحظ الباحث في التاريخ أن الحقائق التي تقدمها الاصول التاريخية لا تكفي أحيانا لتغطية تفاصيل الموضوع الذي يبحث فيه، وقد تكثر الحقائق في حادثة وتنقص أو تنعدم في أخرى، وهذا ما يحدث فجوات في سلسلة الحوادث، فيحاول الباحث (المؤرخ) عن طريق امعان العقل والاجتهاد ملئ هذه الفجوات.

سيعمد الباحث في التاريخ الى دراسة ما توصل اليه من الأصول وما استخرجه من حقائق، حتى يتمكن في ضوئها من الوصول الى تغطية الفجوات التي تظهر له، علما أنه قد يتعرض للخطأ في كثير من الأحيان.

2- قواعد يعتمدها المؤرخ في الاجتهاد:

ينبغي على الباحث أن يتبع بعض الخطوات وهو يطبق قاعدة الاجتهاد وهذا ما يقلل من احتمال وقوعه في الخطأ، ومن هذه القواعد:

- لا يصحب الاجتهاد تحليل الوثيقة، لأن ذلك قد يؤدي الى تحميل النصوص أكثر مما تحتمل، ويعرضه ذلك الى أن يضيف للوثيقة ما ليس منها.

- الحقائق المتوصل اليها عن طريق تحليل الأصول أو نقدها ينبغي أن تظل مميزة ولا تخلط بالحقائق التاريخية الناتجة عن الاجتهاد، ولا بد من توضيح ذلك عند عرض الحقائق التاريخية.
- تجنب الباحث الاجتهاد وهو مشغول بشيء آخر، فالاجتهاد في التاريخ يتطلب التركيز وحضور الذهن.
- لا تعتبر نتائج الاجتهاد نتائج نهائية ثابتة.
- لا يعتبر الافتراض والتكهن أثناء عملية الاجتهاد حقيقة، ما لم تتوفر البراهين والأدلة الكافية.

3- طرق الاجتهاد التاريخي:

للاجتهاد التاريخي طريقتان هما:

1-3 الاجتهاد السلبي: يقصد به أن الحادث لم يقع لسكوت الوثائق أو المصادر عنه (السكوت حجة)، فالحادث الحقيقي نسمع به أو نقرأ أخباره، لا بد أن نشير هنا الى أنه لا يمكننا السماع بكل الحقائق، وقد تعرض كثير من الأصول التاريخية للتلف أو الضياع، فضاعت معه حوادث التاريخ، وأحيانا لا تدون بعض الحوادث المألوفة، لأن الأنظمة السياسية منعت الكتابة عنها، ولم تسجلها في الأوراق الرسمية.

2-3 الاجتهاد الاجابي: هو محاولة استنتاج حقيقة أو حادث أو أكثر، بمجرد التثبت من حدوث الواقعة، فيبدأ الباحث في التاريخ بحادث ما، ثم يستنتج حدوث وقائع أخرى، ويمكن للمؤرخ أن يقارن حوادث الحاضر بحوادث الماضي، وذلك تأكيداً لاستنتاجاته، وإذا عرفنا حادثاً معيناً، أمكن استنتاج وقوع حادث آخر، لترتب أحدهما على الآخر، لأنهما معانتيمة اشتراكهما في السبب.

لكي نصل في الاجتهاد الايجابي الى نتيجة ثابتة أو أقرب الى الثبوت، لا بد من مراعاة شرطين هما:

1- أ، تكون الكلية العامة صحيحة تماماً، وأن يكون الارتباط بين الواقعتين التاريخيتين قويا، بحيث لا يمكن أن تثبت صحة الواحدة دون الأخرى وقد يستخدم الباحث في التاريخ قواعد اختيارية تكون صحيحة بصفة تقريبية فقط، حينما ترتبط بمجموعة من الحقائق أو الحوادث التاريخية.

2- لكي يستخدم الباحث في التاريخ كلية عامة ويطبقها على التفصيلات الجزئية، لابد أن يكون وطييد المعرفة بالمسألة التاريخية المعنية، مثل الموقع، العادات والتقاليد، وكذا التعميم في كل الحالات، ومن الخطأ أن يبني المؤرخ اجتهاده على تفصيل جزئي مستقل بذاته، دون دراسة كل الظروف المتعلقة به، وهناك ميل طبيعي يجعل اجتهاد الباحث قائما على أساس الاتجاهات العامة التي يقبلها العقل، والاجتهاد طبعاً لا يؤدي دائما الى نتائج نهائية ثابتة، ويؤدي في الغالب الى نتائج تقريبية.